إعلان النوايا الحسنة

"نحو هدف مشترك: النمو الاقتصادي المتكافئ في الأردن"

تمثل المملكة الأردنية الهاشمية مرجعاً إقليمياً ودولياً في التزامها بالقانون الدولي والتنمية المستدامة؛ وقد دعَمت هذا الالتزام مؤخراً من خلال تبنيها لبرامجها للتحديث الاقتصادي والسياسي. فبينما تتمحور *رؤية التحديث الاقتصادي* في الأردن حول ركيزتين تضعان "جودة الحياة" في مقدمة الأولويات[1]، فإن رؤية الإصلاح السياسي للمملكة تسعى جاهدة لخلق بيئة سياسية وتشريعية تُفضي إلى المشاركة الفعلية لمواطنيها.

ويزداد الإدراك أن ثمة حاجة ملحة في عصر ما بعد الجائحة إلى النهوض بمجتمع أكثر ابتكاراً وصموداً واستدامة، وأن هذا التحدي يتطلب نمواً اقتصادياً كفؤا من خلال تعزيز شراكات وتحالفات جديدة ذات قيم مشتركة وأهداف قابلة للتحقيق؛ بما يسهم في تطبيق الحوكمة الرشيدة وخلق فرص العمل ورفع مستوى المعيشة مع زيادة الإنتاجية الاقتصادية والاستثمارات المسؤولة في الأردن.

هنا، يلعب قطاع الأعمال في الأردن دوراً أساسياً باعتباره محركاً للنمو الاقتصادي، وبينما تشكل قدرته على القيادة والصمود عاملين أساسيين لقطاع الأعمال، إلا أنه حتى يتمكن هذا القطاع من الازدهار في البيئة الراهنة يعوزه الدعم وتطوير مجالات أساسية له، تسهل ممارسة الأعمال التجارية وتوفر البنية التحتية ومهارات محددة ومستويات عالية من الإنتاجية.

لذا يهدف **إعلان النوايا الحسنة الطوعي "نحو هدف مشترك"** إلى بناء شراكة جديدة بين مؤسسات الدولة كافة وقطاع الأعمال والمجتمع المدني، بُغية تعزيز الحوار والعمل الاجتماعيين اللذين يُسهمان في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة في الأردن. ولتأطير هذا التعاون، تمت صياغة هذه الوثيقة لتمثل مجموعة من المبادئ الأساسية بالإضافة إلى جدول أعمال يضمن العمل المشترك لتحقيق أهداف ملموسة على أرض الواقع.

المبادئ

بموجب الإطار المؤسس **للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (UNGPs)**، يؤيد الأفراد والجهات الموقعة أدناه المبادئ التالية:

- الإقرار بأن حيوية وفعالية واستدامة وابتكار **قطاع أعمال شرط أساسي** لتحقيق التنمية المستدامة والتقدم الإنساني للمجتمعات. والإقرار بأن مؤسسات القطاع الخاص في الأردن قدمت إسهامات كبيرة للحد من الفقر ورفع مستوى معيشة المجتمع. وكذلك، إدراك أن وجود **سوق للعمالة المنتجة والماهرة** يشكل عاملاً حاسماً للإنتاجية والقدرة التنافسية وجذب الاستثمار المسؤول في الاقتصاد الأردني.

- التوافق على أن الكرامة والشمول لكافة أفراد المجتمع، هما قيم راسخة في صميم المجتمع الأردني، وأن هاتين القيمتين تتجسدان في احترام حقوق الإنسان في الأردن، بما في ذلك الحق في **العمل اللائق، والحق في بيئة عمل آمنة وسليمة وصحية، والحق في التنمية البشرية للجميع.**

- التأكيد على دور الجهات الحكومية في رعاية وتوفير بيئة مواتية لازدهار الأعمال من خلال تطوير **أُطر تشريعية وسياسات تنظيمية قوية تُعزز النمو والتنمية الاقتصاديين المستدامين، وتحمي حقوق الإنسان.**

- دعم تطوير الإعلان الحالي في إطار **مسؤولية مشتركة/وشراكة** بين القطاع الخاص والجهات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني من خلال إنشاء آليات حوار مناسبة لذلك.

[1] *رؤية التحديث الاقتصادي: إطلاق الإمكانات لبناء المستقبل*، 2022. متاح على: https://www.jordanvision.jo/en

أجندة العمل

بالنظر إلى المبادئ السابق ذكرها، تتعهد الجهات الموقعة عليه أدناه طواعية بالآتي:

1. التأسيس لمرحلة حوار مشترك بين الجهات المعنية **بأجندة الأعمال وحقوق الإنسان في الأردن،** بما يشمل ممثلين من الحكومة الأردنية وقطاع الأعمال والمجتمع المدني (الأوساط الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية والنقابات العمالية). وأن يتم العمل على تسهيل واستدامة هذا الحوار من خلال إطار دائم تقوم عليه وحدة متابعة محددة لدعم ومراقبة تنفيذ الإجراءات الواردة أدناه.

2. المساهمة في تهيئة بيئة سياسية واجتماعية مواتية للتنمية المستدامة والعمل اللائق من خلال تقديم **توصيات للسياسات والأطر التنظيمية** في مجال حقوق الإنسان والأعمال، وخاصة فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية المستدامة ودعم سوق العمل.

3. استكشاف إمكانية تطوير خطة العمل الوطنية **للمبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان للأردن من خلال الحوار مع الجهات المعنية كافة.**

4. **القيام بحملات عامة للتعريف على أفضل الممارسات التي تبذلها** الجهات الموقعة أدناه والتي تدعم وتعزز التنمية المستدامة وتساهم في زيادة الفرص الكريمة واللائقة للقوى العاملة في الأردن.

5. تبني خطة عمل **وسياسة التزام أخلاقي** لكافة الجهات المعنية وفقاً للمعايير التالية:
   - ❖ احترام القانون (الوطني والدولي وحقوق الإنسان).
   - ❖ الشفافية
   - ❖ مراعاة المصالح الاجتماعية والاقتصادية والمساءلة
   - ❖ الإدارة المسؤولة للموارد
   - ❖ البعد عن الفساد وتضارب المصالح
   - ❖ ضمان الفرص العادلة وعدم التمييز
   - ❖ أسس التعامل الكريم والمحترم لكافة الموظفين والأطراف الخارجية

ستعمل الجهات الموقعة أدناه – وتلك الموقعة لاحقاً – على ضمان التقدم بهذه المعايير في الأردن، من خلال كافة أدواتها ورسالتها ورؤيتها ومبادئ عملها وخططها الاستراتيجية ومختلف بروتوكولاتها الداخلية.

لا يفرض إعلان النوايا الحسنة هذا التزامات على الجهات الموقعة أدناه، بل يحدد النوايا فيما يتعلق باحترام مبادئها ويُسهم كذلك في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والسياسية للأردن، في حدود قدرات هذه الجهات ونُظمها وسياساتها الداخلية. يمكن للجهات الموقعة أدناه الانسحاب طواعية أو تمديد التزاماتها باتفاقيات خطية إضافية تُبرم بين الأطراف المعنية.

وعليه، اتفقت الأطراف على هذا الإعلان ووقعته في عمان بتاريخ 6 شباط 2023

التواقيع